

التكنولوجيا المالية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري و التجارة العراقي

مصطفى سلام عبد الرضا¹ حيدر محمد كريم² سنان عبدالله حرجان³

¹ المعهد التقني المسيب، جامعة الفرات الأوسط التقنية، العراق

² كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة، العراق

³ قسم المالية والمصرفية، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة جيهان- اربيل، كردستان، العراق

المستخلص

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي الى إيضاح دور التكنولوجيا المالية كمتجرية مالية حديثة في القطاع المصرفي ودورها في تمكين هذا القطاع من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال تمكين مختلف الفئات الاجتماعية من اقتناء الخدمات الالكترونية والاستفادة منها في تلبية حاجاتهم، اذ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الجوانب المختلفة للتكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة واختبار فرضية البحث من خلال عمل استبانة من 29 فقرة وقد تم تحليلها على وفق البرنامج الاحصائي (spss)) فضلا عن قياس صدق وثبات الاستبانة من خلال اختبار درجة المصادقية بمعامل الفا كرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصادقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، اذ تمكن مشكلة البحث في بيان دور التكنولوجيا المالية في تحقيق عمليات التنمية المستدامة، والتي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة وقد توصل البحث الى ان هناك دور كبير للتكنولوجيا المالية في تحقيق جوانب تنمية اقتصادية واجتماعية مختلفة، كما توصل البحث الى جملة من التوصيات أهمها ان استخدام ابتكارات ومميزات التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المصرفية يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مفاتيح الكلمات: التكنولوجيا المالية، التنمية المستدامة، القطاع المصرفي، الخدمات الالكترونية.

1. المقدمة

التكنولوجيا المالية لتقدم مختلف الخدمات المصرفية الى زبائنها وهذه التكنولوجيا بدورها ساهمت بشكل كبير في تلبية حاجات ورغبات هؤلاء الزبائن وقد امتازت هذه الابتكارات بالمرونة العالية في التطوير قياسا بالوسائل التقليدية فضلا عن ذلك ان رغبة جمهور المتعاملين مع المصارف في اقتناء هذه الخدمات الالكترونية ساعد المصارف على الاستجابة لهم وهذا الامر مكن المصارف من الدخول في أسواق جديدة سواء كانت على المستوى العالمي ام المحلي دون أي حدود مما انعكس على تحقيق عوائد مالية للمؤسسات المالية بشكل عام، وقد بدأ العراق كغيره من البلدان منذ سنوات قليلة مضت في ادخال هذه التقنيات في التعاملات المصرفية المختلفة وبالأخص التحويلات الالكترونية واستخدام بطاقات الدفع الالكترونية فضلا ان أنظمة المقاصة الالكترونية وغيرها وهذه الوسائل ساهمت بشكل كبير في التخلص من الاعمال الروتينية التي كانت تستخدم في ظل الأنشطة المصرفية التقليدية، ومن هنا جاء هذا البحث في محاولة لتبسيط الضوء على احد اهم المواضيع المهمة في العمل المصرفي وهي التكنولوجيا المالية وابتكاراتها المهمة ودورها الفاعل في تعزيز وتنشيط العمل المصرفي وتطويره لتقديم افضل الخدمات المصرفية بما يضمن تحقيق مبادئ التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعد من

يشهد العالم اليوم ثورة تكنولوجية عكست بظلالها على جميع القطاعات الاقتصادية والصناعية والمالية والتي بدورها انتجت جملة من الأدوات المالية التي ساهمت في تطوير الصناعة المصرفية وبفضل الانتشار الواسع للتكنولوجيا على المستوى العالمي والتي أصبحت جزءا أساسيا من حياة الانسان هذا الامر دفع المصارف الى الاستفادة من هذه الخاصية وتوظيف ابتكارات ووسائل

مجلة جامعة جيهان- اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية
المجلد 4، العدد 2 (2020).

أُستلم البحث في 23 آب 2020؛ قُبِل في 10 تشرين الأول 2020

ورقة بحث منسجمة: نُشرت في 20 كانون الأول 2020

البريد الإلكتروني للمؤلف: sinan.harjan@cihanuniversity.edu.iq

حقوق الطبع والنشر © 2020 مصطفى سلام عبد الرضا، حيدر محمد كريم، سنان عبدالله حرجان. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

1.5 أدوات جمع البيانات والمعلومات

أدوات الإطار النظري: لإغناء الجانب النظري اعتمد الباحثون على المجالات والدوريات العلمية والأبحاث والدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة فضلا عن استعمال شبكة المعلومات وما تحتويه من أبحاث إلكترونية لتزويد ورد الجانب النظري بالمعلومات الهادفة للدراسة .

أدوات الجانب الميداني اعتمد الباحثون في إعداد الجانب الميداني للدراسة على الاستبانة التي تناولت قياس جاهزية التكنولوجيا المالية ودوره في تحقيق عمليات التنمية المستدامة، والتي كانت غايتها الوقوف على مدى إمكانية تطبيق ومعرفة هل إن المصارف العراقية لديها مفهوم واضح عن أهمية التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي .

1.6 حدود الدراسة

الحدود المكانية: اختير مصرفي بغداد التجاري والعراقي للتجارة كعينة للدراسة لأسباب عدة: فهما مصرفين رائدين في العراق، وتوسع نشاط المصرفين وتعاملاتهما المالية من تاريخ تأسيسهما للآن، فضلاً عن رغبة العاملين في المصرفين بتطوير أدائهم والذي تجلّى عن طريق تعاونهم مع الباحثين في الإجابة عن تساؤلاتهم واستفسارات. الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في سنة 2020.

2. الجانب النظري

2.1 ماهية التكنولوجيا المالية

ان الفجوة التكنولوجية وصعوبة مواكبة الصناعة المصرفية التقليدية لهذا التطور الحاصل يمثل تحدياً كبيراً للصناعة المصرفية بشكل عام ذلك ان التسارع في التغيرات والتعقيد في الاحتياجات المالية والمصرفية للأفراد والمؤسسات المختلفة لا بد ان يستتبعه تسارع في التطوير والتحديث لنظم الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة لمختلف القطاعات، اذ من المتوقع ان تشهد السنوات القادمة قفزات هائلة في نظم الاتصالات العالمية الامر الذي يعني احداث تغيير جذري في طريقة قيام الافراد والمؤسسات بأعمالهم وبطريقة نقل الأموال، فالمصارف لا يمكن لها ان تستمر بوضعها الحالي خلال العقود القادمة لان المصارف التقليدية التي حققت أرباح في الماضي عن طريق تعبئة المدخرات النقدية وحفظها واقرارها ستواجه وضع صعب لن تكون فيه تقود وانما يتم التعامل فيه بالعملة الالكترونية وبالتالي يجب على الصناعة المصرفية مواكبة هذه التطورات التكنولوجية (حسان، حسان، 2019: 2893)، وبالتالي باتت التكنولوجيا المالية تشكل بنفس الوقت مصدر خطر محتمل وفرصة للصناعة المصرفية فهي تشكل تهديداً محتملاً لبعض أنشطة الاعمال كتحويل الأموال وغيرها كما تتمكن التكنولوجيا المالية فتح افاق جديدة للنمو وتعزيز امن المعاملات كما يمكن للتكنولوجيا المالية ان تساهم في مساعدة المصارف في موازاة عملياتها بطريقة أكثر اماناً (بن زيدان، بودية، 2019: 108)، وفي ضوء التطورات المتسارعة فقد فرضت التكنولوجيا المالية نفسها في الآونة الأخيرة بقوة على الساحة المالية لما أصبحت تمثل من فرص للنمو على مستوى العالم من خلال تنوع النشاط الاقتصادي وإتاحة الفرص لأنواع جديدة من المنتجات والأدوات المالية، اذ تمتلك التكنولوجيا المالية القدرة على تقديم حلول للكثير من المشاكل القائمة التي تسعى جميع الأطراف الى حلها من خلال تقنية البلوك شين والعملة المشفرة والية العقود الذكية التي تمثل نموذجاً جديداً في المعاملات بين الافراد او غيرها مما تقدمها التكنولوجيا

اهم ركائز التنمية المستدامة، وقد جاء هذا البحث في أربعة مباحث خصص الأول منهجية البحث اما الثاني فأشتمل على الاطار النظري في حين احتوى الثالث على الجانب الاحصائي واما الأخير فكان للاستنتاجات والتوصيات.

1.1 مشكلة البحث

مع زيادة إمكانيات التكنولوجيا المالية والقدرات الكبيرة التي قدمتها هذه الخاصية للمصارف رافق ذلك صعوبات وتحديات كبيرة جعلت المصارف تواجه منافس اخر وهو شركات التكنولوجيا المالية الناشئة المقدمة للخدمات التكنولوجية التي دخلت الساحة المصرفية وبدأت تقدم مختلف الخدمات المالية وهذا الامر جعل المصارف العالمية والعراقية على وجه التحديد امام تحديات مختلفة منها المساهمة في التنمية الاقتصادية وتطوير قطاعات البلد المختلفة ومنها مواجهة شركات التكنولوجيا الناشئة المنافسة، وبالتالي فان توظيف احدث الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفية من قبل القطاع المصرفي وبجودة عالية يمكن مختلف الفئات الاجتماعية من الحصول على هذه الخدمات واستخدامها في تعاملاتهم اليومية بما ينعكس مباشرة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية للبلد وبالتالي تحقيق عمليات التنمية المستدامة، من خلال ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي وهو هل ان التكنولوجيا المالية بمفهومها الحديث قادرة على تحقيق عمليات التنمية المستدامة.

1.2 أهمية البحث

تستمد أهمية الموضوع من أهمية ودور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد، اذ لا يمكن للعمليات التنموية ان تتحقق دون تمويل المشاريع المهمة وبالأخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما جعل القطاع المصرفي العراقي يبحث عن هذه الفرص لتحويلها والاستفادة منها في تحريك عجلة الاقتصاد وتشغيل الايدي العاملة في البلد بما ينعكس على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، فمن اهم الوسائل التي ساعدت القطاع المصرفي العراقي على تحقيق خاصية الوصول الى مختلف الفئات الاجتماعية هي الابتكارات التي قدمتها التكنولوجيا المالية التي حققت للمصارف العراقية إمكانية الوصول الى فئات غير مخدومة مصرفياً من خلال فتح المنافذ الإلكترونية لتقديم مختلف الخدمات المصرفية وبالأخص عمليات الاقتراض لتمويل المشاريع وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

1.3 اهداف البحث

- 1- بيان دور واهمية التكنولوجيا المالية في المعاملات المصرفية وتحقيق التنمية المستدامة .
- 2- تحليل مدى استجابة مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي لفكرة التكنولوجيا المالية وتحقيق عمليات التنمية المستدامة.

1.4 فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية عامة وهي:

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا المالية وتحقيق عمليات التنمية المستدامة.

والبولي.

2.3 اهداف التكنولوجيا المالية

تسعى التكنولوجيا المالية الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها (جازية، محمد، 2019: 156)

1. تكلفة أقل: تسعى التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، وبالتالي يسمح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية والخاصة بالشركات والأفراد غير المخدمين مصرفياً.
2. خصوصية أكثر: إذ إن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة وفقاً لرغبات الزبائن الشخصية فكل مصرف له حاجات مختلفة عن حاجات المصارف الأخرى ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال عدد من القنوات.
3. السرعة: منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الإجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات.
4. الانتشار: منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية يمكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا يتعمون لبقعة جغرافية واحدة.
5. المقارنة: إذ أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة المالية والأسعار.

2.4 خصائص التكنولوجيا المالية

تحقق التكنولوجيا المالية للمصارف مجموعة من الخصائص تتمثل بالآتي:(زوايد، نفسية، 2015: 66) (حرفوش، 2019: 730)

1. تمثل مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية التي تمكن المصارف من تهيئة احتياجات ورغبات الزبائن الخاصة.
2. تعد التكنولوجيا المالية بمفاهيمها المختلفة ليست هدفاً في حد ذاته بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها المتمثلة في توظيف ابتكارات التكنولوجيا لتلبية حاجة الافراد والشركات.
3. لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا المالية على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية المختلفة
4. تمكن المصارف من تطوير الخدمات المصرفية طبقاً للتطور الحاصل في التكنولوجيا وجعلها ملائمة لعمل الشركات والافراد.
5. تهيئة قواعد بيانات ضخمة خاصة بالزبائن تمكنهم من الحصول على خدمات مصرفية أخرى دون الحاجة إلى استخدام الوسائل الروتينية التقليدية في التقديم للحصول على الخدمات.

2.5 التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية

تواجه التكنولوجيا المالية عدة تحديات تختلف باختلاف المخاطر التي قد تنجم جراء تطبيقها، والتي قد تؤثر على الأهداف الأساسية لأي نظام مالي بضمان استقراره وتحقيق نمو اقتصادي وكذا ضمان حقوق الزبائن الماليين، أهم هذه التحديات:(تقرير البنك المركزي

المالية بشكل متسارع وهو ما سهل الوصول إلى الطبقات التي لا تصلها الخدمات المالية حالياً من أفراد أو مؤسسات لتصبح جزءاً من النظام المالي (الدكاش، 2019: 12) وفي ضوء ما تقدم نستعرض مجموعة من المفاهيم التي تخص التكنولوجيا المالية فقد عرفت على أنها التقانة والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية وتعتبر صناعة ناشئة تستخدم لتحسين الأنشطة في مجال التمويل (رشيدة، سعيدة، 2019: 8) وعرفت أيضاً بأنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية إذ تتميز هذا التكنولوجيا بأنها أرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الافراد الوصول إليها (تقرير التكنولوجيا المالية، 2019: 7) وعرفها آخرون بأنها مجموع المنتجات والخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا والرقمية لتحسين النوعية مقارنة بالمنتجات والخدمات التقليدية إذ يمكنها ان توفر في الزمن والتكلفة والتعقيد (عماني، حمدوش، 2017: 393)، وفي ضوء أعلاه يمكن لنا تعريف التكنولوجيا المالية بأنها قدرة المصارف التجارية على توظيف الوسائل التكنولوجيا لتقديم الخدمات المالية والمصرفية بما يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية.

2.2 أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية

تبرز أهمية التكنولوجيا المالية كونها إحدى القنوات الرئيسية في خدمة المستخدمين من خلال منتجاتها وخدماتها المالية الحديثة وأنها تقدم تقنيات كبيرة للمصارف تساهم في تمويل المؤسسات المختلفة وأسواق رأس المال فضلاً عن تحليل البيانات والقوائم المالية والمدفوعات وإدارة الزبائن لأموالهم، كما تساهم التكنولوجيا بشكل أساسي بخفض التكاليف وزيادة رؤوس الأموال بالكمية والسرعة المناسبين لجميع المستخدمين، فضلاً عن ذلك فإن التكنولوجيا المالية تفرض على المظمين والمشاركين في السوق تحديات في الموازنة بين العوائد والمخاطر المحتملة للابتكارات المالية الحديثة لضمان استمرارهم وبقائهم في السوق كما للتكنولوجيا دوراً مهماً في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد من خلال تمكين الافراد والمؤسسات من الوصول إلى الأدوات المالية كالتسهيلات الائتمانية وغيرها بسهولة تامة (إسكندر، 2020: 98)، وقد استقرت بعض الدراسات على أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (شحاته، 2019: 17)

1. تغطي مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل عمليات التمويل الجماعي، وحلول الدفع عبر الهاتف، والتحويلات المالية الدولية، وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية بالإنترنت والتي مجزت المصارف التقليدية عن تقديمها لعدد كبير من المتعاملين.
2. تعمل على تغيير هيكل الخدمات المالية بشكل عام ومنهجية واليات تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بشكل خاص مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر اماناً وشفافية واثابة لهذه الخدمات.
3. تساعد في تحسين جودة ونوعية الخدمات المالية المقدمة لتصبح في أي وقت وأي مكان إذ يتم التركيز على تقديم الخدمات المالية وتسليمها للزبائن وزيادة فرص البيع عبر الحدود ونقاط الاتصال متعددة القنوات لاستهلاك تلك الخدمات.
4. تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية فكما كانت هذه المؤسسات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها على المنافسة بالمستويين الإقليمي

العراقي، 2017: 83) (اوقاسم، عبد الرحيم، 2019: 329)

للطبيعة، والضغط على النظام البيئي، وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً بين المختصين الذين انقسموا إلى فريقين: فريق مؤيد لاستمرار عملية التنمية وفريق يناصر المحافظة على البيئة، وذلك في تصور يجعل المسائلين (التنمية والمحافظة على البيئة) خيارين متناقضين (سعيدة، 2009: 9) وقد شهد مفهوم التنمية المستدامة تطوراً تدريجياً، يظهر ذلك جلياً من خلال تتبع تقارير التنمية البشرية بداية من سنة 1990 وحتى بدايات القرن الحالي، إضافة إلى مساهمات خبراء البنك الدولي، فقد تم تجاوز المفهوم الاقتصادي المرتكز على أساس الزيادة الكمية في الدخل إلى مفهوم دولي مجتمعي شامل وديناميكي، يضع الأفراد في مركز العملية التنموية، وأن البشر هم الثروة الحقيقية (منصوري، 2008: 4)، ونستعرض جملة من التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة إذ عرفت بأنها يقصد بها التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة والمتكاملة والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تحني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (مخلوف واخرون، 2019: 192) وعرفت أيضاً على أنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة (العونية، 2018: 230) وعرفها اخرون بأنها مفهوم يعني التوافق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي ادراج البعد البيئي في اطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية (مايدي، مراح، 2019: 334)، عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته (لعي، رحمان، 2012: 257)، في ضوء ما تقدم يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها مدى قدرة المؤسسات على استنثار الموارد الطبيعية بما يضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية، وبالتالي نجد ان مفهوم التنمية المستدامة ركز بشكل أساسي على استثمار الموارد الطبيعية امثل استثمار وعدم هدر هذه الموارد، وفيما يخص المصارف إذ يمكن لها تحقيق تنمية اقتصادية من خلال دعم المشاريع الاستثمارية التي تمي الجانب البيئي وتحافظ على الموارد الطبيعية.

2.8 اهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق جملة اهداف أهمها

1. تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الدخل القومي والفردى وكذلك زيادة الناتج القومي وحسن استغلال المواد المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج والمنافع بأعلى جودة وأقل تكلفة وفي أقرب وقت ممكن (برزاق، 2019: 1315).
2. تحقيق التوافق بين طرفي معادلة السكان والموارد من أجل ضمان التوازن بينها، من خلال ضبط معدلات النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي بوتيرة تتفوق على معدلات الزيادة السكانية، وبوتيرة بعيدة عن طاقة تحمل قاعدة الموارد الاقتصادية المتاحة مما يترتب عليه تزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الملقاة على عاتق الأجهزة المسؤولة عن الوفاء بحاجات ضغط الإيقاع الاجتماعي (معيوف واخرون، 2019: 525).
3. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع فالتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية وتحاول

1. التحدي الرئيسي الأول الذي يواجه التكنولوجيا المالية يتمثل في خلق بيئة موحدة تضم المصارف ومقدمي الخدمات غير المصرفيين تحت اشراف وتنظيم مناسبين فإدخال التكنولوجيا الرقمية (المالية) يسمح بمطابقة غير مباشرة بين المقترضين والمستثمرين بالرغم من ان مهمة التمويل ليست بتلك البساطة فالشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية يتوجب عليها احترام الاعتبارات التنظيمية التي تفرضها السلطات التشريعية في هذا المجال .
2. التكنولوجيا المالية هي بمثابة فرصة للحد وتخفيف التكاليف الهامشية وكذا اكتساب المزيد من الإنتاجية العلمية التي تنطوي على تراكم كبير للأصول غير الملموسة التي يصعب تقييمها في أسواق راس المال الامر الذي يؤدي الى غموض في الصناعة المالية وخلف خصوصية مميزة وتنظيماً وقوانين نافذة فالأترنتيت أدت لتوحيد الأسواق وتعدد الأنشطة الاقتصادية المشاركة فيه ما قد يثير أسئلة خطيرة حول التنسيق المالي على المستوى الوطني والدولي.
3. على الرغم من المزايا والفرص التي تنتجها التكنولوجيا المالية للمستثمرين والمستثمرين للخدمات المالية الا انها في ذات القوت تخلق تحديات وتهديدات تعرقل الجهود المبذولة في استقرار النظام المالي من تلك التهديدات الترابط العلمي للأسواق والأدوات المالية قد يجعل من قاعدة الارتباط بالفشل تعمل بشكل سلبي في العدد والقيمة تزعزع الاستقرار المالي بسبب الدور الذي تلعبه في شبكات التعاملات المالية المترابطة بشكل معقد .

2.6 مجالات التكنولوجيا المالية

تساهم التكنولوجيا المالية في قطاعات أهمها (بنية، قروب، 2018: 40) (عبد الرحيم، اوقاسم، 2019: 354)

1. قطاع المدفوعات: وهو القطاع الأكثر تقدماً فشركات التكنولوجيا المالية الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير وحلول الدفع عبر الانترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الالكترونية وغيرها.
2. قطاع التمويل الشخصي: إذ يتم رصد الاتفاق والادخار والائتمان وجميع الالتزامات الضريبية من خلال الخدمات التقنية التي توفرها قاعدة بيانات الزبون.
3. قطاع الإقراض: ويشمل الشركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات التمويل الجماعي وتدوير الأموال والإقراض المباشر ومنصات مقارنة لقروض.

2.7 ماهية التنمية المستدامة

تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، إذ يعد تقرير نادي روما الذي صدر سنة 1972 تحت عنوان وقف التنمية، هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية، ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد، وتلوث

زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الانساني بأفضل نوعية (قروف، 2019: 286).

1. البعد البيئي: من خلاله يتم الحفاظ على قاعدة الموارد الاقتصادية والنظام البيئي والمناخي وحماية المحيط، والاستغلال العقلاني للإمكانيات المتاحة في إطار أولويات تضمن تأمين احتياجات الحاضر والمستقبل، وترجع أسباب المشكلة البيئية في كثير من الأحيان إلى نمط النمو والتنمية القائم على استنزاف الموارد الطبيعية واستخدامات التقنيات والأساليب الملوثة والضارة بالبيئة، إضافة إلى اعتبار الموارد الطبيعية ملكية عامة وتحمل المجتمع للتكاليف البيئية الخارجية دون أن تظهر في حسابات المؤسسات أو الحسابات الكلية للاقتصاد الوطني (علي واخرون، 2019: 487).
2. البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفاءة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملابس، هواء...) فضلا عن الاحتياجات المكلمة لرفع مستوى معيشته (عمل، ترقية...) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة (عوادي واخرون، 2019: 644).
3. البعد التكنولوجي: هناك من يرى بان للتنمية المستدامة بعد مهم جدا وهو البعد التكنولوجي والذي يعني التحول الى تكنولوجيات أنظف وأكثر وتكون قريبة قدر المستطاع من الانبعاثات او العمليات المغلقة وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية الى أدنى حد وترفع كفاءتها او تحد من استخدام الوقود الاحفوري غير المتجدد وتسرع في استحداث موارد الطاقة المتجددة (فتيحة، 2015: 159).

3. الجانب العملي

3.1 تحليل استمارة الاستبيان

يسعى هذا البحث الى وصف وتشخيص متغيرات الدراسة واختبار وتحليل علاقات التأثير بين المتغيرات للمصارف عينة البحث باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة، ولأغراض البحث فقد قمنا في تفرغ وتحليل البيانات من خلال برنامج (SPSS) للقيام بعملية التحليل، وتحقيق الأهداف الموضوعية في إطار البحث ومن ثم تم استعمال مستوى المعنوية (5%)، ويعد مقبولا ويقابله مستوى ثقة يساوي (95%) لتفسير نتائج الدراسة التي أجريت على المصارف عينة البحث وقد تم استعمال الأساليب الإحصائية الآتية: صدق وثبات الاستبانة: تم اختبار درجة المصادقية بمعامل الفا كرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصادقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لأسئلة الاستبانة.

الجدول رقم (1) معامل ثبات المحورين (التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرو نباخ)		
المجال	عدد الفقرات	معامل الفا كرو نباخ للثبات
التكنولوجيا المالية	14	0.904
التنمية المستدامة	15	0.927

توظيف تكنولوجيا حديثة تكون أنظف وأكثر وأقدر على افاذ الموارد الطبيعية والحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو وعدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

4. استحداث فرص العمل اذ يمكن ان تشجع السياسات الاقتصادية الكلية وكذلك سياسات التنمية القطاعية وبروز مبادرات اقتصادية جديدة تتماشى مع التنمية المستدامة عن طريق الحوافز التي تعزز أنماط أكثر استدامة من الاستهلاك والإنتاج على الصعيد الوطني ويمكن ان يسهم تشجيع القطاعات الجديدة غير الملوثة ولاسيما الخدمات وتحويل توجه الأنشطة الاقتصادية باتجاه استحداث الوظائف في القطاعات المستدامة بيئيا (فتيحة، 2015: 155).

2.9 خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص نستعرض أهمها: (سيف الدين، الناصر، 2019: 190-191) (رشيدة، 2019: 12)

1. ان التنمية المستدامة لا تخص دولة معينة بحد ذاتها فهي مسؤولية جميع شعوب العالم ففي حالة حدوث كارثة بيئية يمكن ان تنتقل من دولة لأخرى اذ نجد ان الدول المتقدمة تحقق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن تتميز بيئة ملوثة في حين الدول المتخلفة تتميز بيئية نظيفة نسبيا لكن مستويات تنمية ضعيفة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
2. التركيز بشكل أساسي على تلبية حاجات الطبقات الفقيرة في المجتمع أي تركز على محاربة الفقر في جميع طبقات المجتمع والأخص مجتمعات الدول النامية.
3. التركيز على تحقيق العدل بين شعوب العالم اجمع في الفرص والدخل والمستوى المعيشي كما ركزت مبادئ التنمية المستدامة على تفعيل دور الأشخاص المميزين وان يكون التوظيف على أساس الكفاءة .
4. ضمان نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل الحياة عادلة ومقبولة.

10. ابعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تنمية مترابطة ومتداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد وتحقيقا لا يتم إلا بتجسيد الاندماج والترابط الوثيق بين عناصر أساسية تتمثل في الأبعاد التالية:

البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة

لأغراض البحث فقد قمنا في تفرغ وتحليل البيانات من خلال برنامج (SPSS) للقيام بعملية التحليل، وتحقيق الأهداف الموضوعية في إطار البحث، وتم قياس صدق وثبات الاستبانة بمعامل الفاكرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصدقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لأسئلة الاستبانة .

وقد استخدم الباحث أسلوب (Likert) الخماسي الذي يتوزع من أعلى وزن له والذي أعطي (5) درجات تمثل حقل الاجابة (اتفق تماماً)، الى أوطأ وزن له والذي أعطي (1) درجة واحدة لتمثل حقل الاجابة (لا اتفق تماماً)، و بينها ثلاثة أوزان أخرى هي (4، 3،

(2) لتمثل حقول الاجابة (اتفق، محايد، لا اتفق) على الترتيب، وتم اعداد الجداول الخاصة بعملية التحليل الاحصائي للحصول على الاوساط الحسابية الموزونة () والانحرافات المعيارية (Zni) ومعاملات الاختلاف (C.V) والاوزان المئوية (%). بهدف التعرف على مدى الانسجام في استجابات العينة، ومن جانب آخر اعتمد الباحث الوسط الفرضي البالغ (3) كمعيار لقياس وتقييم الدرجة المستحصل عليها من خلال استجابات افراد عينة الدراسة وذلك ضمن التقدير اللفظي لأوزان استبانة الخمسة، علماً بأن الوسط الحسابي الفرضي (3).

الجدول رقم (2) أسئلة المتغير المستقل التكنولوجيا المالية

ت	محاور الاستبانة	الوسط	الانحراف	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
1	المتغير المستقل التكنولوجيا المالية	4.32	0.63	0.15	86.34%
2		4.38	0.66	0.15	87.50%
3		4.01	0.78	0.19	80.16%
4		4.55	0.61	0.13	91.00%
5		4.41	0.63	0.14	88.12%
6		4.06	0.78	0.19	81.20%
7		4.51	0.60	0.13	90.12%
8		4.37	0.62	0.14	87.36%
9		4.09	0.79	0.19	81.80%
10		4.48	0.64	0.14	89.50%
11		4.11	0.62	0.15	82.20%
12		4.06	0.71	0.17	81.20%
13		4.51	0.63	0.14	90.12%
14		4.35	0.65	0.15	87.00%
المعدل		4.01	0.62	0.15	80.24%

يتضح من خلال الجدول رقم (2) ان هناك اتفاق لدى افراد العينة المبحوثة على جميع فقرات الاستبانة للمتغير الأول الخاص بالتكنولوجيا المالية والمتكون من 14 فقرة وهذا واضح حسب النتائج الإحصائية أعلاه إذ حققت جميع الفقرات على وسط حسابي أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) ومعدل عام لجميع الفقرات والبالغ (4.01) وهو كذلك أكبر من الوسط الفرضي، فضلاً عن ذلك حققت ذات الفقرات انحراف معياري عام والذي بلغ (0.62)، كما حققت جميع الفقرات وزن نسبي مرتفع جداً ومعدل (80.24%)، في حين بلغ معدل معامل الاختلاف (0.15) معبراً عن تشتت ضئيل لإجابات افراد العينة، وقد حصلت الفقرة (4) على أعلى وسط حسابي والبالغ (4.55) وانحراف معياري (0.61) وبوزن نسبي بلغ (91%)، وفي ضوء ما تقدم يتضح ان هناك اهتمام متزايد من قبل افراد العينة بفكرة التكنولوجيا المالية لما لها من دور بارز وهم في العمل المصرفي الحديث بسبب

الابتكارات المهمة التي طرحتها التكنولوجيا المالية والتي بدأت تصحح من اهم الوسائل المالية التي تلي رغبات وحاجات الزبائن المختلفة، وهذا الامر جعل إدارات المصارف تولي اهتماماً متزايداً لفكرة التكنولوجيا المالية وبالأخص لدى المصارف المبحوثة فقد ساهم البنك المركزي العراقي في ادخال جملة من الوسائل التي تخص التكنولوجيا المالي وبالأخص ما يخص التحويلات الالكترونية وتوطين الرواتب عن طريق اصدار بطاقات الدفع الالكترونية وغيرها كل ذلك يعد من وسائل التكنولوجيا المالية التي قدمت خدمات كبيرة الى المصارف والتي بدورها بدأت توظفها في تقديم خدمات مصرفية الى زبائنها.

الجدول رقم (3) أسئلة المتغير التابع للتنمية المستدامة

ت	محاور الاستبائية	الوسط	الانحراف	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
1	المتغير التابع / التنمية المستدامة	4.26	0.68	0.16	85.14%
2		4.08	0.72	0.18	81.60%
3		4.31	0.74	0.17	86.14%
4		4.22	0.65	0.15	84.36%
5		4.52	0.67	0.15	90.40%
6		4.26	0.69	0.16	85.20%
7		4.40	0.64	0.15	88.00%
8		4.39	0.65	0.15	87.80%
9		4.15	0.69	0.17	82.92%
10		4.29	0.65	0.15	85.74%
11		4.23	0.72	0.17	84.52%
12		4.03	0.68	0.17	80.60%
13		4.21	0.68	0.16	84.14%
14		4.45	0.65	0.15	89.00%
15		4.40	0.69	0.16	87.90%
المعدل		4.28	0.65	0.16	85.56%

الخدمات المصرفية لكن في ظل وجود التكنولوجيا المالية سيكون الامر مختلف اذ بالإمكان ان تقدم المصارف خدماتها المصرفية الى جميع الفئات الاجتماعية دون استثناء وبسهولة تامة من خلال المنافذ الإلكترونية التي من خلالها يستطيع الزبائن الحصول على ما يحتاجون من قروض وبنفس الوقت تسوية مدفوعاتهم اليومية واجراء مختلف التحويلات المالية وبالتالي فان لابتكارات للتكنولوجيا المالية دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة.

3.2 تحليل الانحدار / اختبار الفرضية

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا المالية وتحقيق التنمية المستدامة. تظهر نتائج الجدول (4) الترابط بين المتغير المستقل الأول المتمثل بالتكنولوجيا المالية والمتغير التابع المتمثل بالتنمية المستدامة اذ استخدمت الدراسة مستوى معنوية (0.05) واستنادا الى النتائج المستخرجة وفقا لنموذج الانحدار الخطي فكان معامل الارتباط (0.936) ومعامل التحديد (0.876). مما يؤكد ان استخدام التكنولوجيا المالية من قبل المصارف العراقية عينة البحث يمكن ان تحقق التنمية المستدامة وهذا الامر بحسب ما يراه افراد العينة لهذه المصارف ونظرا لان معامل الارتباط إيجابيا يمكن الاستنتاج ان العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية كون ان قيمة (P) اقل من مستوى المعنوية (0.05)، إضافة الى ان قيمة (T) المحسوبة كانت أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.697). مما يؤكد ان هناك تأثير لاستخدام التكنولوجيا المالية في تحقيق التنمية المستدامة بالتالي نرفض فرضية العدم.

من خلال النتائج أعلاه واليت تخص المتغير التابع التنمية المستدامة يتضح بان جميع الفقرات حقق تقدم وفق النماذج الإحصائية اذ حققت الفقرات وسط حسابي عام والذي يبلغ (4.28) وهذا اعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وانحراف معياري عام (0.65) والذي يوضح عدم وجود تشتت كبير في الاجابات، في حين حققت ذات الفقرات ارتفاع ملحوظ في وزنها النسبي الذي بلغ معدله العام (85.56%) وهذه نسبة مرتفعة مما يدل على اتفاق افراد العينة على محتوى هذه الفقرات بشكل كبير إضافة الى ذلك فقد بلغ معدل معامل الاختلاف (0.16) والذي يعبر عن عدم وجود تشتت عالي في إجابات افراد العينة المبحوثة، وقد حصلت الفقرة الخامسة على اعلى وسط حسابي وبالبلغ (4.52) ومعامل اختلاف بلغ (0.15) وبلغ وزنها النسبي (90.40%)، وفي اطار ما تقدم يتضح ان التنمية المستدامة تتكون من ثلاث محاور رئيسية وهي المحور البيئي والاجتماعي والاقتصادي وهذه المحاور الثلاث متعلقة بحياة المجتمع بصورة أساسية وبالتالي فان التغيرات التي تطرأ على هذه المحاور الثلاث تعكس بظلالها على حياة المجتمع فمن الممكن ان تستفيد المصارف من هذه التغيرات وتقدم خدماتها الى الفئات الاجتماعية حتى تكون مساهمة في عملية دعم تنمية المجتمعات، اذ بالإمكان ان تقوم المصارف بالأخص العراقية بتحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه مواردها المالية نحو دعم المجتمع من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة التي تخدم القطاع الزراعي والصناعي وهذه المشاريع بدورها ستساهم في تنمية اقتصاد البلد وتنمية البيئة الاجتماعية للمجتمع وحتى تتمكن المصارف من الوصول الى فئات المجتمع المختلفة فانها تحتاج الى توفير فروع لتقديم الخدمات اذ كان في السابق تستخدم المصارف الفروع المصرفية التقليدية وهي الأبنية التقليدية لتقديم مختلف الخدمات الى زبائنها وهذه الأبنية بدورها تكبد المصارف تكاليف عالية وبالتالي ستنعكس على رفع كلف

الجدول رقم (4) الارتباط بين التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة

Variable	R	R ²	β	T	Sig
التنمية المستدامة	0.936	0.876	0.972	30.25	0.000

4.2. التوصيات

1. العمل على توظيف الابتكارات التي قدمتها التكنولوجيا المالية والاستفادة منها في تلبية الرغبات المتجددة لمجهر الزبائن المتعاملين وتمكين الزبائن من الحصول على الخدمات المالية عبر المنصات الالكترونية دون الحاجة الى مراجعة المنافذ التقليدية واجراء عمليات التحويل المالي بسهولة تامة.
2. الاستفادة من ميزة الافتتاح الاقتصادي والمصرفي الذي وفرتة التكنولوجيا المالية من خلال ربط القطاع المصرفي مع المصارف العالمية واجراء مختلف التحويلات المالية وفتح الاعتمادات الالكترونية لتسهيل عمليات التجارة الخارجية فضلا عن إمكانية الوصول الى شرائح محممة لم تكن مخدومة من قبل وبالتالي مساهمة المصارف العراقية في تنمية اقتصادية وصناعية وزراعية.
3. الاستفادة من ميزة انخفاض الكلف التي وفرتها التكنولوجيا المالية لتقديم الخدمات المصرفية وهذا الامر يمكن ان يساعد المصارف في التخلص من المنافذ التقليدية أي الفروع المصرفية فضلا عن تعزيز جودة الخدمة المقدمة من خلال الوسائل التكنولوجية ومن جانب اخر الاستفادة من رغبة الزبائن في التعامل مع هذه الوسائل لسهولتها.
4. العمل على تهيئة المستلزمات الضرورية من موارد بشرية وأجهزة ومعدات لإنجاح فكرة التكنولوجيا المالية واجراء عمليات التطوير المستمرة للملاكات العاملة في القطاع المصرفي العراقي بصورة مستمرة بما يتلاءم والتطور الحاصل في القطاع التكنولوجي.
- 5- العمل على تنمية الوعي المصرفي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال الترويج والتوضيح لمجهر الزبائن المتعاملين مع القطاع المصرفي بالخدمات والعمليات المصرفية الالكترونية التي تقدمها المصارف وكيفية الاستفادة منها بما يحقق فرص التنمية المستدامة.
6. العمل على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال حث مختلف الفئات الاجتماعية على التحول نحو التعاملات الالكترونية في تسوية المدفوعات اليومية والتحويلات المالية الداخلية والخارجية والتحول نحو النقد الالكتروني بدل التعامل النقدي.

المراجع

- إسكندر، زهراء جار الله محو(2020)، " دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 9، عدد 33.
- اوقاسم، الزهراء، عبد الرحيم، وهيبه(2019)، " التكنولوجيا المالية كوجه نقدي ومالي جديد للدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والصين"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11.
- بن زيدان، فاطمة الزهراء، بودية، فاطمة(2019)، " تحليل قطاع التمويل الإسلامي باستخدام نموذج سوات" SWOT، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسينية بن بوعلی، الجزائر.

من خلال النتائج الإحصائية يؤشر ان افراد العينة يرون ان هناك تأثير بتطبيق التكنولوجيا المالية من قبل المصارف العراقية والشركات الخدمة المالية في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة اذ ان التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم وتوفر الوسائل التكنولوجية لدى الزبائن ساهم بشكل كبير في تسهيل عملية تقديم الخدمات المصرفية عن طريق هذه التكنولوجيا وبالتالي الاستفادة منها في حياتهم اليومية مما دفع الشركات الناشئة والمتخصصة بالتكنولوجيا المالية الى استغلال هذه الخاصية وتقديم الخدمات الى مختلف الفئات الاجتماعية كلا حسب حاجته فضلا عن ان التكنولوجيا اليوم أصبحت عابرة للحدود هذا الامر مكن المصارف من استغلال هذه الخاصية في إيصال خدماتها المصرفية الى ابعد نقطة ممكنة دون الحاجة الى استخدام الوسائل التقليدية القديمة المتمثلة في الفروع التقليدية والعمل الروتيني في منح الخدمات المصرفية وبالتالي اصبح وصول الخدمات المصرفية الى الزبائن بسهولة تامة فضلا عن إمكانية تقدم هذه الخدمات بأفضل جودة ممكنة وباقل كلف.

4. الاستنتاجات والتوصيات

4.1 الاستنتاجات

1. أصبحت التكنولوجيا المالية وقعا وجزأ لا يتجزأ من حياة المجتمع ومشاركة فاعلا في جميع القطاعات الحيوية وبالأخص المصرفية كونها قدمت جملة من الابتكارات ساعدت المصارف في توصيل خدمات الى مختلف الفئات الاجتماعية.
2. أسهمت التكنولوجيا المالية من خلال ابتكاراتها في تلبية حاجات ورغبات الزبائن المتنوعة التي تطورت بتطور الواقع الاقتصادي والتكنولوجي وهذا الامر مكن القطاع المصرفي من الدخول في أسواق متنوعة وذات طابع محلي ودولي وعالمي في نفس الوقت
3. ساهمت ابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مصرفية ومعالجة عمليات مصرفية متنوعة بكلف منخفضة جدا قياسا بنظيرتها التقليدية فضلا عن امتياز الخدمات الالكترونية بمجودة عالية على خلاف التقليدية وهذا حسب ما يراه افراد العينة.
4. لايزال القطاع المصرفي العراقي يفتقد الى البنى التحتية والأدوات الفنية التي تمكن التكنولوجيا المالية من تحقيق أهدافها فتهيئة هذه المستلزمات تحتاج الى كلف عالية يجب ان تتحملها المصارف لإنجاح التكنولوجيا المالية والاستفادة من ابتكاراتها، فضلا عن افتقار المجتمع للثقافة التكنولوجية اللازمة للحصول على الخدمات التكنولوجية .
5. اثبتت النتائج الإحصائية ان هناك علاقة ذات تأثير بين إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية من قبل المصارف العراقية وفرصة تحقيق التنمية المستدامة .

عبد الرحيم، وهيبية، واقاسم، الزهراء(2019)، "التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين الحداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب"، مجلة دراسات اقتصادية، عدد38.

علي، خنفر، بن منصور، ليليا، بوقنة، برهان الدين(2019)، "واقع الوعي البيئي لدى التجار واثرة على بناء التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد6، العدد5.

عاني، لمياء، حمدوش، وفاء(2017)، "مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 1، عدد 1.

عوادي، عبد القادر، مراوي، رشيدة، عوادي، مصطفى(2019)، "مساهمة المزيج التسويقي الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد3، العدد 3.

العونية، بن زكورة(2018)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد5.

فتيحة، جيلالي مغراوة(2015)، "التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد2، عدد11.

قروف، صالح، يوسف، رفيق(2019)، "اثر تطبيق نظام الإدارة المتكاملة للجودة والبيئة والصحة على تحقيق ابعاد التنمية المستدامة"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد13، العدد 2 .

لعي، احمد، رحمان، آمال(2012)، "إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية رؤية إسلامية"، من ابحاث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

مايدي، هاجر، مراح، علي(2019)، "القيود الواردة على الاستثمار في إطار التنمية المستدامة والامن البيئي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، المجلد 56، العدد2.

حمد، قصي جاسم، حسيني، جازية(2019)، "مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز المنتجات المصرفية الخضراء بالإشارة إلى بنك الدوحة بقطر"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد15، عدد48.

مخولف، منجحي، النذير، بوضلاح، عبد الوهاب، زواوي(2019)، "اعتماد مؤشرات التنمية المستدامة في إدارة المنشآت الرياضية بالجزائر"، مجلة الابداع الرياضي، المجلد10، العدد2.

معيوف، هدى، عز الدين، نادية، لجنف، منيرة(2019)، "الجزائر وتجربة الاستثمار في الطاقات المتجددة من اجل تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد3، عدد3.

بنية، حيزية، قريوع، ابتسام عليوش(2018)، "تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7، عدد 3.

بورزاق، صغير(2019)، "التحدي الاجتماعي واثرة على تحقيق التنمية المستدامة في تونس"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد2.

تقرير البنك المركزي العراقي حول الاستقرار المالي لسنة 2017.

تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية 2019 .

حرفوش، سعيد(2019)، "التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي"، مجلة افاق علمية، مجلد11، عدد3.

حسان، طه، حسان، طاهر شريف(2019)، "الصناعة المالية الإسلامية-الواقع والتحديات"، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسبية بن بوعل، الجزائر.

الداكاش، مهند(2019)، "دور التكنولوجيا المالية في دعم الصناعة الاجتماعية الإسلامية نظرة مقاصدية"، ورقة مقدمة الى المؤتمر العالمي الرابع عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية، ماليزيا.

رشيدة، زاوية(2019)، "ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد1.

رشيدة، زاوية، سعيدة، بلعور(2019)، "التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من اجل تنمية مستدامة"، الملتقى الوطني بعنوان صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس، الجزائر.

زواويد، لزهاري، نفسية، حمّاج(2018)، "التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع والآفاق"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد7، عدد 3.

سيف الدين، رحابلية، الناصر، مشري محمد(2019)، "دراسة تحليلية لواقع التنمية المستدامة في الجزائر من منظور اقتصادي خلال الفترة 2005-2016"، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد4 .

شحاته، محمد موسى علي(2019)، "نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي واثرة على معدلات الأداء المصرفي"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر.